الفصل الثالث

التعليل

فى هذا الفصل

١- التعليل فى نظر النحاة

٢- رأي ابن مضاء فى التعليل

٣- التعليل بين الوصف والغاية

التعليل فى نظر النحاة

العلة عند أرسطو – مظهرها فى النحو ومسلكها إليه

شرح أرسطو فى كتابه (التحاليل الثانية) العلة شرحا ضافيا ، وقسم علل البرهان إلى أقسامها الأربعة هى (**المادية والصورية والفاعلية والغائية**) ويقول أرسطو وهو يتحدث عن تجوهر الاجسام الطبيعية «فإن الهيولى والصورة علتان ذاتيتان، يتكون منهما الشىء ويتم بهما ، كما يتكون التمثال من النحاس صورة «أبو لون» ، على أن العلة تقال أيضا على نحوين آخرين ، الواحد ما تصدر عنه بداية الحركة والسكون ، والثانى الغاية التى تقصد إليها الحركة .

فتكون تلك العلل أربعا «علة مادية وصرية وفاعلية وغائية [١] » .

ويقرب هذه العلل من الفهم أن العلة **المادية** هى التى يجاب بها عن سؤال : ما الشيء ؟ والعلة **الصورية** هى ما يجاب بها عن كيف ؟ والعلة **الفاعلية** هى التى يجاب بها عن : من فعل الشىء ؟ والعلة **الغائية** هى التى يجاب بها عن لِمَ ؟

والاستدلال بهذه العلل ينتج برهانا صادقا إذا اعتمد على مقدمات يقينية مؤدية للعلم ، أما إذا اعتمد على مقدمات ظنية ، فإنه يؤدى لما يسمى بالأغاليط أو السفسطة .

ويتردد صدى فكرة العلة بمظاهرها السابقة فى كتب النحو – وإليك بعض الأمثلة مع ردها إلى أصولها المنطقية السابقة .

---

(١) تاريخ الفلسفة اليونانية : ١٣٨ .

* قال ابن يعيش : من أصناف الاسم المعرَب ، وقدم الكلام على المعرب قبل الإعراب وإن كان المعرب مشتقا من الإعراب ، من قِبَل أنه لما كان المعرب يقوم بنفسه من غير إعراب والإعراب لايقوم بنفسه ، صار المعرب كالمحل له والإعراب كالعرض فيه ، فكما يلزم تقديم المحل على الحال ، كذلك يلزم تقديم المعرب على الإعراب [١] .

فالمقدمات التى وردت فى هذا التعليل من أن : المعرب مشتق من الإعراب - والمشتق منه قبل المشتق - والمعرب يقوم بنفسه والإعراب لايقوم بنفسه - هذه كلها مقدمات كاذبة .

فالأولى تتعلق بلفظ المعرب والإعراب وما لها والأسماء المعربة ومظاهر الإعراب !! والثانية يختلف فيها علماء النحو ، ولا تؤيدها طبيعة اللغات ، والثالثة ترتبت على خطأ فى فهم الحركات - بأنها توابع - من ناحية ، وتعميم الحكم على ما يعرب بالحروف من ناحية أخرى .

فهذا التعليل يمكن أن يطلق عليه «تعليل السفسطة» ومثله فى النحو كثير .

* ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن تلقى علامة الندبة على الصفة ، نحو قولك (وازيد الظريفاه) واحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أنه يجوز أن تلقى علامة الندبة على المضاف إليه ، نحو قولك (واعبد زيداه) (واغلام عمراه) فكذلك هاهنا، لأن الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف إليه ، فإذا جاز أن تلقى علامة الندبة على المضاف إليه ، فكذلك يجوز أن تلقى على الصفة [٢] .

وهذا التعليل مبنى على أن الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه، وهو تعليل ظنى ، يؤدى إلى الجدل - وهذا ما حدث بالنسبة له ، إذ تصدى لهم البصريون، فناقشوا العلة بعدم التسليم بها ، ورد عليهم الكوفيون ، وهكذا استمر الجدل - والصورة الواضحة لهذا اللون من الجدل فى كتاب «الإنصاف» لابن الأنبارى .

---

(١) شرح المفصل جـ ١ ص ٤٩ .

(٢) الإنصاف فى مسائل الخلاف جـ ١ ص : ٢٢٤ .

هذان نموذجان للتعليل المنطقى فى كتب النحو ، والغالب على مقدمات ذلك التعليل بألوانه الثلاثة - يقينيا أو جدليا أو سفسطة - أنه يتجه إلى الغاية ويجيب عن (لِمَ؟) كما هو واضح فى هذين المثالين وفى غيرهما مما تمتلىء به المطولات من كتب النحو ، ولك أن تراجع كتاب (أسرار العربية) لابن الأنبارى ، وستجده كله تقريبا قائما على التعليل الغائى ، وأيضا كتاب (الإنصاف فى مسائل الخلاف) لابن الأنبارى وما فيه من جدل حادّ حول مقدمات التعليل التى هى فى غالبها إجابة عن (لم ؟) .

* * *

ويتناول الدارسون فى النحو والفقه وعلم الكلام الحديث عن العلة ويقربون من تشخيص مسلكها إلى النحو دون أن يباشروه .

فعلل النحو - فى رأى ابن جنى - أقرب إلى علل أهل الكلام منها إلى علل الفقه، ووجه رأيه ذاك أمران :

الأول : أنه يمكن إدراك علة لكل حكم نحوى ، و ليس كذلك علل الفقه فكثير من أحكامه تعبُدى .

الثانى : وهو مترتب على الأول - أن علل النحو ترجع إلى الطبع والحس، بخلاف علل الفقه فإنها امارات للأحكام فقط .

فهاتان السمتان فى علل النحو يقربانها من علل المتكلمين ، ويبعدانها عن علل الفقهاء .

لكن هذا الاتجاه لايستمر على إطلاقه عند ابن جنى ، إذ تفجؤنا عبارته «وكذلك كُتب محمد بن الحسن - صاحب أبى حنيفة - إنما ينتزع أصحابنا - النحاة - منها العلل، لأنهم يجدونها منثورة فى أثناء كلامه»

بل يعود مرة ثالثة فيتوسط فى الأمر ويذكر أن علل النحو ضربان ، واجب لابد منه ، لأن النفس لاتطيق فى معناها غيره ، وهذا لاحق بعلل المتكلمين ، والآخر ما يمكن تحمُّله لكن على استكراه ، وهذا لاحق بعلل الفقهاء ، ويضرب للتعليل الأول مثلا بقلب

الألف واوا للضمة قبلها ، والثانى بقلب الواو ياء بعد الكسرة مثل (عصافير) إذ يمكن أن تنطق (عصافوْر) لكن على استكراه[١] .

لكن الزمخشرى فى «المفصل» يعكس القضية ، فيرى أن أصول الفقه فى عمومه متأثر بأصول العربية .

ويؤلف الإمام الإسنوى كتابا كاملا بعنوان (الكوكب الدرى فيما يتفرع من الفروع الفقهية على الأصول النحوية) يستمد تلك الفروع من خصائص العربية وعللها .

فهل يوجد لهذا التضارب فى الرأى حل ؟؟.

إن الاطلاع على كتب النحو وعلم الكلام لاستقراء مظاهر التعليل فيهما يؤكد وجودها فيهما ، لكنه لايحدد مسلكها بينهما .

وإليك بعض الخصائص المشتركة بينهما على سبيل المثال لا الحصر .

* لأمرٍ ما كان كثير ممن أولعوا بالتعليل للنحوى والتفنن فيه من علماء المعتزلة، كأبى على الفارسى وابن جنى والرمانى وابن السراج والزجاجى .

* **الاعتراف بالعلل الثوانى والثوالث فى كل منهما .**

ففى الدليل الرابع على وجود الله يقول القاسمى الدمشقى : الحوادث فى علم الكائنات سواء أكانت من الذوات أو من الأفعال لابد لها من علل وأسباب ، وكل واحد من هذه العلل والأسباب حادث أيضا ، فلا بد له من علل وأسباب أخر ، حتى تنتهى إلى مسبب الأسباب وموجدها وخالقها .

ويقول أبن السراج فى أصول النحو : وهناك ضرب يسمى «علة العلة» مثل أن يقولوا : لم صار الفاعل مرفوعا – بعد القول برفع الفاعل – فيجاب : لإسناده للفعل وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب .

* **الدليل السلبى** : أو الاستدلال على الناحية العدمية حتى تنتفى أو تثبت .

---

(١) راجع الخصائص جـ ١ صفحات ٤٨ – ١٤٤ – ١٤٥ – ١٦٣ .

ومن ذلك فى علم الكلام الدليل الذى يستدل به على وحدانية الله (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا)

ويستدل به فى كتب النحو كثيرا ، فدليل المعربات عدمى ، وكذلك القول بأن أنواع الإعراب ليست خمسة ، والكلمات ليست أربعة .

* **الدور والترديد فى العلة فيهما** : وذلك بأن يستدل بكلا الشيئين على الآخر .

ومن ذلك فى علم الكلام «صانع العالم لايشبه شيئا من المخلوقات ، ولا يشبهه شيء منها ، لأنه لو كان يشبه شيئا من العالم ، لكان مثله ، وذلك محال ، ولو كان العالم مشبها له سبحانه ، لكان مثله ، وذلك محال .

ومن ذلك فى النحو ما يقال عن وجوب إسكان اللام فى (اضربْنَ) و (ضربْت) إنه لحركة ما بعده من الضمير - مع الحركتين قبل - ويقال أيضا فى حركة الضمير نحو هذا : إنها إنما وجبت لسكون ما قبله ، فتارة اعتل لهذا بهذا ، ثم دار تارة أخرى ، فاعتل لهذا بهذا .

هذه الخصائص وغيرها — مما يمكن الإكثار منه - تؤكد الصلة بين التعليل النحوى وعلم الكلام ، وهذا ما دفع علماء هذين الفنين إلى التفكير فى تلك الصلة ، فاضطربوا فى بيان مسلكها ، كما أبَنَّا ذلك فى أول هذه الفقرة .

وقبل الوصول إلى الرأى فى هذا الموضوع ينبغى إتمام فكرته بأن بعض هذه الخصائص قد ظهرت فى علل الفقه أيضا ، لكنها لم تصل فى وضوح صلتها بالنحو إلى الحد الذى وضحت فيه الصلة بين النحو وعلم الكلام ، كما نبه على ذلك ابن جنى فيما سبق .

* * *

والآن .. نواجه السؤال : كيف سلك التعليل طريقه فى هذه الثلاثة ؟ .

إذا أخذ فى الاعتبار : تردد الباحثين من النحاة والفقهاء فى تحديد سلك التعليل - ووجود الخصائص المتماثلة للتعليل فى هذه الثلاثة ، كان من الواجب وضع السؤال وضعا جديدا هكذا : كيف بدأ التعليل فى كل من هذه الثلاثة ، وكيف تطور ؟

لقد بدأ التعليل - فيما أظن - فى النحو سابقا لكل من الفقه وعلم الكلام، وقد تسرب التعليل إليه مأثرا بمنطق أرسطو كما سبق بيانه ، ثم بعد ذلك دخل الفقه وعلم الكلام ، وكان فى مبدئه سهلا شأن كل شىء فى بدايته ، وبمرور الزمن تحول التعليل إلى صناعة فكرية رائعة ؟؟ وسيطر على الجو العام فى هذه الثلاثة هذا المجهود الذهنى العميق ؟؟ وتأثر كل منها بالآخر بفعل الدفعة المنطقية التى ساقتهم جميعا إلى ذلك !!

يمكن القول - مع التحرز الشديد - أن التعليل النحوى لم يسلك طريق الفقه أو علم الكلام حتى وصل إلى النحو ، بل هو صدى للتعليل المنطقى من ناحية ، وللمجهود الفكرى العام الذى فرض سلطانه على الباحثين فى الدين واللغة فيما بعد .

العلل التعليمية والقياسية والجدلية النظرية

أ- حصر العلل إجمالا

قال الزجاجى : علل النحو ثلاثة أضرب : علل **تعليمية** وعلل **قياسية** وعلل **نظرية جدلية** .

فأما **التعليمية** : فهى التى يتوصل بها إلى معرفة كلام العرب ، **ومن هذا النوع** من العلل (إن زيدا قائم) - إن قيل : لم نصبتم زيدا ؟؟ قلنا (بإن) **لأنها تنصب الاسم** وترفع الخبر ، لأنا كذلك علمناه ونعلمه ، فهذا ونحوه من نوع التعليم ، **وبه ضبط كلام** العرب .

وأما **القياسية** : فأن يقال : لم نصب زيد (بإن) فى قولنا **(إن زيدا قائم)** ولم وجب أن تنصب (إن) الاسم ؟ والجواب فى ذلك أن يقال : **لأنها وأخواتها ضارعت الفعل** المتعدى إلى مفعوله ، فحملت عليه ، وأعلمت إعماله لما ضارعته ، **فالمنصوب بها مشبه** بالمفعول به لفظا ، فهى تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله .

وأما **الجدلية النظرية** : فكل ما يعتل به فى باب (إن) بعد ذلك ، **مثل أن يقال** : فمن أى جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأى الأفعال شبهتموها ؟ **أبالماضية أم** بالمستقبلة أم الحادثة فى الحال ؟ وحين شبهتموها بالأفعال ، **لأى شيء عدلتم بها إلى** ماقدم مفعوله على فاعله ؟ وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله ؟ - **فكل شيء** اعتُلَّ به جوابا عن هذه السؤالات فهو داخل فى الجدل والنظر [١] .

---

(١) عن : الإيضاح فى علل النحو ص ٦٤-٦٥ .

ب - حصر العلل تفصيلا

قال السيوطى نقلا عن الدينورى فى ثمار الصناعة : اعتلالات النحويين صنفان علة تطرد على كلام العرب ، وتنساق إلى قانون لغتهم ، وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم فى موضوعاتهم .

قال السيوطى : وقد عدد «ابن مكتوم» فى التذكرة علل النوع الأول وشرحها . وهى :

١- **علة سماع** : مثل قولهم (أمرأة ثدياء) ، ولا يقال (رجل أثدى) وليس لذلك علة سوى السماع .

٢- **علة تشبيه** : مثل إعراب المضارع لمشابهته الاسم ، وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحرف .

٣- **علة استغناء** : كاستغنائهم (بترك) عن (ودع)

٤- **علة استثقال** : كاستثقالهم الواو فى (يعد) لوقوعها بين ياء وكسرة .

٥- **علة فرق** : وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل ونصب المفعول وفتح نون الجمع وكسر نون المثنى .

٦- **علة توكيد** : مثل إدخالهم للنون الخفيفة والثقيلة فى فعل الأمر لتأكيد إيقاعه .

٧- **علة تعويض** : مثل تعويضهم الميم فى (اللّهم) من حرف النداء .

٨- **علة نظير** : مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا فى الجزم حملا على الجر ، إذ هو نظيره .

٩- **علة نقيض** : مثل نصبهم النكرة (لا) حملا على نقيضها (إنّ)

١٠- **علة حمل على المعنى** : مثل (فمن جاءه موعظة من ربه) ذكّر فعل الموعظة وهى مؤنثة حملا لها على المعنى وهو الوعظ .

١١- **علة مشاكلة** : مثل سلاسلاً وأغلالاً .

١٢- **علة معادلة** : مثل جرهم مالا ينصرف بالفتح حملا على النصب ، ثم عادلوا بينهما ، فحملوا النصب على الجر فى جمع المؤنث السالم .

١٣ - **علة مجاورة** : مثل الجر بالمجاورة فى قولهم (هذا حجر ضبٍّ خربٍ) وضم لام (الله) فى (الحمدُ للّه) لمجاورتها الدال .

١٤- **علة وجوب** : وذلك تعليلهم برفع الفاعل ونحوه .

١٥- **علة جواز** : وذلك مثل ما ذكروه فى تعليل الإمالة من الأسباب المعروفة .

١٦- **علة تغليب** : مثل (وكانت من القانتين)

١٧- **علة اختصار** : مثل باب الترخيم (ولم يكُ)

١٨- **علة تخفيف** : كالإدغام .

١٩- **علة أصل** : كاستحوَذ ويؤكرم ، وصرف ما لا ينصرف .

٢٠- **علة أولى** : كقولهم : إن الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول .

٢١- **علة دلالة حال** : كقول المستهل (الهلالُ) أى (هذا الهلال) فحذف لدلالة الحال عليه .

٢٢- **علة إشعار** : كقولهم فى جمع (موسى) (موسَون) إشعارا بأن المحذوف ألف.

٢٣- **علة تضاد** : مثل قولهم فى الأفعال التى يجوز إلغاؤها متى تقدمت وأكدت بالمصدر أو بضميره : لم تَلْغ ، لما بين التأكيد والإلغاء من التضاد .

٢٤- **علة التحليل** : قال ابن مكتوم : قد اعْتاص علىَّ شرحها وفكرت فيها أياما ، فلم يظهر لى فيها شيء .

قال السيوطى نقلا عن ابن الصنايع : إنه رآها فى كتب المحققين فى نحو

الاستدلال على اسمية (كيف) بنفى حرفيتها ، لأنها مع الاسم كلام - ونفى فعليتها لمجاورتها الفعل بلا فاصل ، فتحلل عقد شبه الخلاف .

قال السيوطى : وأما النوع الثانى فلم يتعرض له الدينورى ، وبينه ابن السراج فى «الأصول» : بأنه هو المسمى «علة العلة» ، مثل أن يقولوا . لم صار الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا ، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب ، وإنما يستخرج منه حكمتها فى الأصول التى وضعتها [١] .

وبمراجعة هذا الإجمال والتفصيل ، يوضع كل ما ذكروه فى نوعين .

(أ) علل يُعرف بها كلام العرب ، ويدخل فيها ما سماه الزجاجى «العلل التعليمية» وما فصله ابن مكتوم وشرحه عن الدينورى .

(ب) علل لايعرف بها كلام العرب ، وإنما تبين الحكمة والمقاصد والأغراض وهى ما أطلق عليها الزجاجى «العلل القياسية» أو «علل الجدل والنظر» وأشار إليها الدينورى ، وسماها ابن السراج «علة العلة» .

* * *

لكن ... أحقا كان النحاة للأولى أكثر استعمالا وأشد تداولا - كما يقول الدينورى - أما أنها - بفعل الصنعة - قد فقدت سماتها ، ووُسمت بالصفة الثانية، فغلب عليها الجدل والنظر ؟

---

(١) ملخص عن : الاقتراح السيوطى ص ٥٦ وما بعدها .

اعتمد السيوطى فى هذا الموضوع على ثلاثة كتب هى : ١ - اثمار الصناعية للدينورى ٢- التذكرة لابن مكتوم ٣- الأصول لابن السراج - وقد بحثت عن الأولين فلم أعثر عليهما ، وأما الثالث فقد رجعت فيه إلى مصورة بمكتبة مجمع اللغة العربية (رقم اليومية ١٧٧٨٣) باسم «أصول النحو لأبى بكر محمد بن السرى السراج ، وهى مأخوذة عن أخرى بمعهد إحياء المخطوطات العربية التابع لجامعة الدول العربية ، والأخيرة منقولة عن أصل مخطوط بالمتحف البريطانى تحت رقم (Or : 2808) .

وقد قلبت صفحات المصورة كلها ، ولم أعثر بها على ما نقله السيوطى منها ، لكن توجد إشارة مجملة إليها في المقدمة

إن كتب النحو المتأخرة اختفت فيها العلل التى يعرف بها كلام العرب تحت ركام هائل من المجادلات والمساجلات فى العلل ، ومن أمثلة ذلك :

* فى علة الأولى : يقول ابن الأنبارى فى «الإغراب» وذلك أن يستدل على بناء أسماء الإشارة و «ما» التعجبية ، فيقال : أجمعنا على أن الاسم يبنى إذا تضمن معنى حرف منطوق به ، فلأن تُبْنَى أسماء الإشارة و «ما» التعجبية» لتضمن معنى حرف غير منطوق به ، كان ذلك من طريق الأولى .

وبيان ذلك أن الحرف إذا كان منطوقا به ، أمكن أن يستغنى به عن الاسم وأما إذا لم يكن الحرف منطوقا به ، فإنه لايمكن أن يستغنى به عن الاسم بحال من الأحوال فإذا بنى الاسم لتضمن معنى الحرف وقيامه مقامه عن طريق الجواز ، فلأن يبنى لذلك عن طريق الوجوب كان ذلك من طريق الأولى .

«فعلة الأولى» هنا لم تبق على حالتها التى يعرف بها كلام العرب ، بل وردت أولا بأن الاسم المتضمن معنى حرف غير منطوق به أولى بالبناء مما تضمن ما ينطق به - ثم علل لهذه العلة بأنه يمكن أن يستغنى بالمنطوق به عن الاسم بخلاف الآخر - ثم علل لكلتا العلتين السابقتين بأن الاسم إذا بنى لتضمنه معنى الحرف وقيامه مقامه على الجواز ، فبناؤه فى الآخر يكون على طريق الوجوب أولى .

* فى علة المشابهة : قال الأشمونى : تبنى (قبل وبعد) على الضم إذا قطعت عن الإضافة لفظا لا معنى ، وذلك لشبههما بالحرف فى الجمود والافتقار .

قال الصبان : فإن قلت الافتقار المقتضى للبناء هو الافتقار للجملة ، قلت : ذاك فى المقتضى للبناء الأصلى ، أما المقتضى للبناء العارض فقد يكتفى فيه بالافتقار إلى المفرد - فقد علل الصبان للعلة وخرج بها إلى طريق الجدل .

ويمكن الاستمرار فى عرض كل هذه العلل التى قالوا : إنها يعرف بها كلام العرب ، فى أمثلة مختلفة وبين نحاة مختلفين ، ليتبين أن حديثهم عنها نظريا شيء ، وتطبيقها فى صناعة النحاة شيء آخر ، وأنها تحولت - بفعل الصناعة إلى علل جدل ونظر للتعليل ، ثم تعليله - وهكذا .

وجود التعليل فى النحو فى رأى النحاة

من يرصد الأسباب التى ذكرها علماء النحو عن التعليل يمكنه أن يتعرف على الآتى :

أ- التعليل النحوى يكشف حكمة الله فى الصيغ وأوضاع الكلام.

قال صاحب المستوفى : إذا تأملت علل هذه الصناعة ، علمت أنها غير مدخولة ولا متسمح فيها ... فنحن إذا صادفنا الصيغ المستعملة والأوضاع بحال من الأحوال، وعلمنا أنها كلها أو بعضها من وضع واضع حكم - جل وعلا - تطلبنا بها وجه الحكمة المخصِّصة لتلك الحال من بين أخواتها [١] »

وربما ترتبط هذه الفكرة بفكرة المفوضين فى اللغة الذين يرون لأنَّها بصيغها ونظمها من وضع الله - جل وعلا - وأنه قد حبا بها العرب ، لأن نفوسهم قابلة لها ، محسة لقوة الصنعة فيها ، وعلى النحاة أن يبحثوا عن حكمة الله فيها ، فكان التعليل !!

(ب) أن هذه العلل قد قامت فى عقول العرب ونياتهم عند المنطق، والنحاة يعللون لما قام فى النيات والعقول .

يقول الخليل «إن العرب قد نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقامت فى عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، وعللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه [٢] »

ويؤيد ابن الأنبارى هذه الفكرة فى حديثه عن تخصيص العلة بقوله : «العلة دليل على الحكم بجعل جاعل [٣]» فالعلل - فى رأيه - يجعل جاعل هو

---

(١) الاقتراح فى علم أصول النحو ص : ٥٤ - ٥٥ .

(٢) الاقتراح فى علم أصول النحو ص ٦٨ .

(٣) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ص : ١١٣ .

باحث النحو ، لتأييد الحكم الموجود فى النص .

(جـ) الإحساس بالخفة أو الثقل والانس بالشىء أو الاستيحاش منه

وهو أمر يعود إلى إحساس النحوى وذوقه الخاص ، وذلك كالعدل فى (ثُعَل) و (زُحَل) و(غُدَر) و (عمر) و (زفر) و (جُشَم) و (قُثَم)

فقد قيل لابن جنى : لسنا نعرف سببا أوجب العدل فى هذه الأسماء دون غيرها ، فإن كنت تعرفه فهاته ، فقال : إذا حكمنا بهديهة العقل ، وترافعنا إلى الطبيعة والحس ، فقد وفينا الصنعة حقها [١] - وساق العلة بعد ذلك .

(د) إن العرب قد عللوا لنطقهم ، ومن حق النحاة أن يأخذوا عنهم ما عللوا به - وإليك بعض نماذج من تعليلهم :

* حكى الأصمعى عن أبى عمرو ، قال : سمعت رجلا من اليمن يقول : فلان لَغُوب ، جاءته كتابى ، فاحتقرها ، فقلت له أتقول (جاءته كتابى) قال : نعم ، أليس بصحيفة ؟ [٢] .

تلك الأمور الأربعة أهم ما يمكن الحصول عليه عن دخول التعليل النحو فى رأى النحاة.

ويلاحظ عليها أن حكمة الله ونية العرب مما لايدخل فى طوق الباحث، لأنها أمور غيبية لا شأن لها باللغة .

والطبيعة والإحساس مما لا يمكن ضبطه ، بل ذلك مما يخضع لإحساس النحوى وطبيعته .

وما نقل عن العرب تعليل ساذج لايقاس بما صنعه النحاة من غرائب العلل .

والحقيقة أن ذلك كله تسويغ لما حدث ، وليس حقيقة ما حدث ، أما الحقيقة فهى وقوع النحاة فى تعليلهم تحت نفوذ التعليل الأرسطى .

---

(١) انظر : الخصائص جـ ١ ص : ٥٢ - ٥٣ .

(٢) انظر : الخصائص جـ ٢ ص ٢٣٧ وما بعدها .

اختلاف النحاة حول التعليل

التعليل فى النحو يأتى بعد الأحكام النحوية التى تنتظم النطق العربى ، وقد تقدم فى القياس أن الباحثين فى النحو أخذوا معتمد القياس من اللغة المشتركة ومن قبائل عدة ، فقد كان لديهم إذن ما اتفق العرب على نطقه وما تباينوا فى نطقه ، وقد علل النحاة لهذا وذاك - واختلفوا فى تعليلهم لكليهما ، وكان لخلافهم المظاهر الآتية :

(أ) اختلفوا فى تعليل المتفق على نطقه وحكمه .

ومنه الاختلاف فى رفع المبتدأ ورفع الخبر ورفع الفاعل ورفع ما أقيم مقامه ، ورفع خبر (إن) وأخواتها، ونصب المفعول معه ، وفى باب الممنوع من الصرف كثير من تلك العلل .

(ب) اختلفوا فى تعليل المتفق على نطقه ، وأدى خلافهم إلى الأختلاف فى حكمه - ومن ذلك :

اختلافهم فى تعليل العمل فى التنازع ، فالقرب جعل العمل للثانى عند البصريين ، والسبق جعل العمل للأول عند الكوفيين .

(جـ) اختلفوا فى تعليل ما ورد نطقه مختلفا عن العرب ،

بأن ينسب إلى قبيلة أو أكثر نطق مغاير لنطق قبيلة أخرى ، ويعلل النحاة لكل واحدة منهما بما يتراءى لهم من العلل -

ومن ذلك الخلاف فى تعليل إعمال (ما) بين الحجازيين والتميميين - لك أن تراجعه فى أحد المطولات «كالأشموني» .

تلك الصور الثلاث التى دار الخلاف عن التعليل فى ميدانها وتعددت مظاهره ووجهاته .

وبالنظر إلى النوعين الأول والثانى يتضح أن الخلاف عن التعليل فيهما يدور حول

نفسه ، إذ تدور معركته بعيدا عن اللغة ، والثالث ترتب قياسا على نطق قبائل مختلفة ، فالخلاف فى التعليل فيه لا موضع له .

الخلاف فى التعليل – بصفة عامة – دارت رحاه بعيدا عن اللغة ، أو كما عبر عن ذلك أحد الباحثين المحدثين بأن «**الخلاف فيما يصح أن نسميه فلسفة النحو أشد من الخلاف فى النحو نفسه**» .

رأى ابن مضاء فى التأويل

التأويل ومظاهره عند ابن مضاء

لم يبحث النحاة موضوع التأويل بحثا مباشرا فى كتب أصول النحو ، وربما كان السبب فى ذلك أن التأويل لم يتخذ له صورة مستقلة فى أذهان الدارسين كفكرة القياس مثلا ، فقد طبقوا مظاهره دون أن يربطوا تلك المظاهر بعضها بالبعض الآخر ويجمعوها تحت عنوان واحد .

ومنشأ هذا – فيما أظن – أنهم اعتبروا التأويل أثرا لشيء آخر ، اعتبروه مظهرا لأفكار النحو الأخرى التى وجّهَتْه ، وعمل النظر الذهنى عمله فى إطارها ، فاستفحل التأويل بذلك واستشرى ، ولذلك انصرف النحاة حتى الأصوليون عن الحديث عنه على أنه أصل نحوى له دوره الفعال فى كثير من قضايا النحو ومسائله .

وابن مضاء لم يتعرض أيضا للتأويل بطريقة مباشرة ، بل تعرض لمظاهره فقط – وربما كان مرجع ذلك إلى أنه فى كتابه مرتبط فى نقاشه بما ناقشه النحاة ، فسار معهم فى طريقتهم ، ثم افترق عنهم بعد ذلك فى الرأى .

على أن هذا الفهم فى توضيح الموضوع لا يمنع من أن فكرة التأويل – كما حددت ، وكما هى فى تطبيقات النحو – هى الفكرة نفسها التى تختبيء خلف مظاهر التأويل التى تحدث عنها ابن مضاء ، فوقف منها موقفا مخالفا لما أجمع عليه النحاة .

وإذا جاز سبق النتيجة التى ستتضح بعد عرض مظاهر التأويل فى رأى ابن مضاء فوضع فهم النحاة للتأويل فى جانب وفى جانب مقابل منهج ابن مضاء فى النظرة

ويصح نطقه ، أو بعبارة أخرى : هى الأقيسة النحوية التى تؤخذ من الكلام العربى وتُحكم نطقه -

وأما الصورة الحيَّة التى فى كلامه ، فهى وصف كلام العرب بأنه (المدرك بالنظر) فليست تلك العلل لإداراكات ذهنية فى هذا الكلام المنطوق، وإلا خرجت عن نطاق مهمتها الموضوعة لها ، بل خرجت عن أن تدخل تحت الاسم «العلل الأول» ودخلت فى «العلل الثواني» المستغنى عنها والتى لا حاجة للنطق بها .

وبعد هذا التحديد لكلا النوعين يعطينا حكمه عليهما بقوله «ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لِمَ رفع ؟ فيقال : لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع ، فيقول : ولم رفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له : كذا نطقت به العرب ، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر ، ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أن شيئا ما حرام بالنص ولا يحتاج فيه إلى استباط علة ، لينقل حكمه إلى غيره ، فسُئِل لِمَ حرم ؟؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه ، ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له : للفرق بين الفاعل والمفعول ، فلم يقنعه ، وقال : فلِمَ لَمْ تعكس القضية بنصب الفَاعل ورفع المفعول ؟ قلنا له : لأن الفاعل قليل ، لأنه لايكون للفعل إلا فاعل واحد ، والمفعولات كثيرة ، فأعطى الأثقل الذى هو الرفع للفاعل وأعطى الأخف الذى هو النصب للمفعول ، لأن الفاعل واحد والمفعولات كثيرة ، ليقل فى كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر فى كلامهم ما يستخفون !! فلا يزيدنا ذلك علما بأن الفاعل مرفوع !! ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله، إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذى هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذى يوقع العلم [١] ».

* وفى حديث ابن مضاء عن الممنوع من الصرف تطبيق على هذا المعنى السابق فالعلل الأول فى تلك الأسماء هى صفات المنع من الصرف ، «التعريف والعجمة والصفة والتأنيث والتركيب المزجى والعدل والجمع الذى لانظير له ووزن الفعل المختص به أو الغالب فيه والألف والنون الزائدتان المشبهتان ألف التأنيث» .

---

(١) الرد على النحاة ص ١٠١ - ١٠٢

ثم ذكر العلل الثوانى بعد ذلك بقوله «والوجه عندهم لسقوط التنوين من الفعل ثقله، وثقله لأن الاسم أكثر استعمالا منه ، والشيء إذا عاوده اللسان خف وإذا قلّ استعماله ثقل ، وهذه الأسماء غيرها أكثر استعمالا منها فثقلت ، فمنعت ما منع الفعل من التنوين، وصار الجر تبعا له .

ثم قال : وليس يُحتاج من هذه إلا إلى معرفة تلك العلل الى تلازم عدم الانصراف وأما غير ذلك ففضل [1] »

من ذلك يتضح حكمه على نوعى التعليل ، فالفاعل مرفوع وكفى ، كذا نطقت به العرب ، وثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر ، مثله مثل الحكم بالحرمة على الشيء بالنص القاطع الذى لايبحث عن شيء وراءه – والاسم يمنع التنوين بوصف حالته التى ورد عليها عن العرب ، هذا الوصف هو العلة الأولى ، التى بسببها ورد على هذه الصفة من منع الصرف ، وهذا مقبول ولا شيء فيه .

أما العلل الثوانى والثوالث – إلى آخر القائمة – فيجب أن تسقط من النحو، فهى بعد طول العناء فى التعليل بها والمجادلة فيها – فى النموذج الأول – لاتزيد المرء علما بأن الفاعل مرفوع ، ولو جهلت لم يضر جهلها – وهى فى النموذج الثانى فضل لاقيمة له فى معرفة منع الصرف ، والأحسن أن يُستغنى عن هذا الفضل !! .

* * *

لكن هذه العلل – الثوانى والثوالث – قد انتصر لها النحاة حتى غلبت ومكنوا لها فى النحو حتى تمكنت ، ولذلك أفردها ابن مضاء فى معركة مستقلة وتلك هى النقطة الثانية لرأيه فى التعليل .

قد قسم مظاهرها – حسبما رأى – إلى ثلاثة أقسام : قسم مقطوع به – وقسم فيه إقناع – وقسم مقطوع بفساده .

ثم قدم هذه الأقسام الثلاثة مشروحة بطريقة عملية ، قدمها فى أمثلتها مبينا فيها

---

(١) الرد على النحاة ص ١٥٧ – ١٥٨ .

العلة الأولى والثانية ، ولم يحكم عليها بالقبول أو الرفض تاركا ذلك لما سبق من رأيه فى العلل الثوانى عامة - لكن التسمية التى ساقها لهذه العلل قد تشعر باعترافه بالنوعين الأولين «المقطوع به - وما فيه إقناع» وقد يشعر هذا بتناقضه فى رأيه ، إذ هناك بعض العلل الثوانى التى يعترف بها فى النحو .

هذه التسمية - كما فهمت - تسمية اصطلاحية لمظاهر العلة ، ولا شأن لها بما وراء ذلك من الاعتراف بها وقبولها فى النحو أو رفضها ، فهذا القبول أو الرفض قد قدمه بين يدى هذا التقسيم .

(أ) فالعلل المقطوع بها : تفهم من معنى (القطع) الذى سماه بها ، فالمقصود بالقطع فيها قطع أسئلة السائل بعدها .

* قال ابن مضاء «ومن أمثلة المقطوع به كذلك قولهم : كل فعل فى أوله إحدى الزوائد الأربع وما بعدها ساكن ، فإنه إذا أمر به يحذف الحرف الزائد ، وتدخل عليه ألف الوصل ، فإن قيل : فلم دخلت عليه ألف الوصل ؟ فيقال : لأنه فعل أمر حذف من أوله الحرف الزائد ، وكل فعل أمر حذف من أوله الحرف الزائد ، فإنه تدخل عليه ألف الوصل ، فإن قيل : فلِمَ لَمْ يترك أوله كذلك ؟ قيل : لأن الابتداء بالساكن لايمكن ، وهى ثانية [1] »

فهذه العلة إكمال للعلة الأولى وتبيين لها، وإذا وردت قطعت شبهة من لا يزال يتطلع إلى شيء بعد الأولى، وإذا كانت تعلم من الأولى ، لم يكن هناك حاجة إليها .

(ب) أما ما فيه إقناع : فيتضح من بيان مقصوده من كلمة (الإقناع) إذ هو الإقناع الذهنى ، ولأمر ما قال (تعليل فيه إقناع) ولم يقل (مُقنع) وذلك لأن هذه العلل الثوانى قد وردت لتعلل لمشابهة ذهنية ضعيفة بين حكمين ، ففى هذه العلل إقناع بضرورة تلك المشابهة ، فإذا بطلت الضرورة التى استدعتها انهار الأساسى الذهنى الذى جاءت من أجله ، ووجب أن تسقط من النحو

(١) الرد على النحاة ص ١٥٣ .

ولذلك سمى ابن مضاء هذا النوع من التعليل تسمية أخرى هى (التعليل غير البين) إذ بنيت على أساس ضرورة المشابهة ، وهى ضرورة غير بينة ، فهذه العلل مثلها غير بينة ،

* قال ابن مضاء «ومثال غير البين منها قولهم : إن الفعل الذى فى أوله إحدى الزوائد الأربع أُعرب لشبهه بالاسم ، ويكتفى فى ذلك بأن يقال : كل فعل فى أوله إحدى الزوائد الأربع ولم يتصل به ضمير الإثاث ولا النون الخفيفة ولا الشديدة فإنه معرب»

ففى هذا المثال الذى قدمه لهذا النوع من التعليل : العلة الأولى فيه هى : ما يكتفى به من وصف ، حالة الفعل المعرب ، أما العلة الثانية فهى تلك المشابهة للفعل المضارع بالاسم .

وقد ساق «ابن مضاء» بعد ذلك مستندات تلك المشابهة : من تخصيص كل منهما بعد عمومه - ودخول لام التوكيد على كل منهما، إلى غير ذلك مما ذكرته كتب النحو .

وأورد كذلك ضرورة عقد هذه المشابهة بما قرره من : أن تلك الضرورة الواهية التى دعت النحاة لإيراد هذه العلة الثانية هى أن الاسم على صيغة واحدة وأحواله مختلفة - يكون فاعلا ومفعولا وغيرهما - فاحتيج لإعرابه لبيان هذه الأحوال والفعل، إذا اختلفت معانيه اختلفت صيغه ، ولولا مشابهته للاسم لما أعرب .

ثم بيّن ضعف تلك الضرورة : بأن للفعل أحوالا مختلفة أيضا يكون «منفيا وموجبا ومنهيا عنه ومأمورا به وشرطا ومشروطا ومخبرا به ومستفهما عنه» فحاجته إلى الإعراب كحاجة الأسماء .

وإذا لم تكن هناك تلك الضرورة التى استدعت العلة الثانية ، لم يكن هناك

---

(١) المثال كله فى الرد على النحاة ص ١٥٤ وما بعدها .

حاجة للتعليل بها ، ويجب أن تسقط أيضا من النحو [١].

وبالتعمق فى فهم نظرته لهذا النوع من العلل يتضح : أنه يجب أن يسقط من النحو كل العلل من هذا النوع الذى بنى على أساس ضرورة ذهنية مفتعلة ، وقد وُفِّق النحاة إذا أطلقوا عليها اسم «العلل القياسية» .

(جـ) أما العلل الفاسدة : فهى التى لاقيمة لها إطلاقا ، إنها لاترتبط بالعلل الأول فتقطع تطلع السائل كالنوع الأول ، وليس لها فائدة ذهنية لسد ضرورة مفتعلة كالنوع الثانى ، هى نوع من التمرين الذهنى فى غير طائل ، فهى علل فاسدة لاتفيد نطقا ولا تقنع عقلا ، هى نوع من السفسطة التى لامعنى لها .

قال : «ابن مضاء» «ومثال ما هو بيِّن الفساد قول محمد بن يزيد المبرد : إن نون ضمير جماعة المؤنث إنما حرك لأن ما قبله ساكن ، نحو (ضربْنَ) و (يضربْنَ) وقال فيما قبلها : إنّما أسكنت لئلا يجتمع أربع متحركات ، لأن الفعل والفاعل كالشىء الواحد –

فجعل سكون الحرف الذى قبل النون من أجل النون ، وجعل حركة النون من أجل سكون ما قبلها ، فجعل العلة معلولة بما هى علة له ، وهذا بيِّن الفساد [١] »

* * *

بقيت النقطة الأخيرة ، وهى : مدى انطباق آرائه التى تقدمت على نظرته للكلام بى ومهمة النحو فيه !!

بمراجعة مراحل رأى ابن مضاء مع التعليل ، يتضح ما يأتى :

---

١) الرد على النحاة ص ١٥٩ - ١٦٠ .

أولا : العلل الأوَل المقبولة عنده هى التى بمعرفتها تحصل المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك بالنظر ، فهى لخدمة النص اللغوى لمعرفة صحة نظمه وطريقة نطقه، فنطق العرب واستقراء كلامهم هما أساس العلل النحوية المقبولة، كما أن النصوص الدينية أساس الأحكام الفقهية التى لاتحتاج إلى استنباط شيء وراءها .

ثانيا : العلل الثوانى والثوالث يجب أن تسقط من النحو لأمرين :

الأول : لا حاجة لكلام العرب إليها ، فإذا قال قائل : لِمَ رفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له كذا نطقت به العرب ، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر .

الثانى : هذه العلل تَرِد لأمور لا شأن لها باللغة ، فهى إما أن تقطع تطلع السائل بعد العلة الأولى – أو لسد ضرورة ذهنية مفتعلة – أو سفسطة لاقيمة لها إطلاقا . فأساس رأيه فى التعليل باختصار «أن ما يفسر النطق مقبول ، وما لا علاقة له بالنطق مرفوض» .

موقف ابن مضاء من وجود التعليل فى النحو

تعلل النحاة لوجود التعليل فى النحو بأنه لبيان : حكمة الله أو نيات العرب أو الإحساس بالخفة والثقل .

وقد ورد فى رأى ابن مضاء عن التعليل ما يشعر باتفاقه مع بعض آراء النحاة فى هذه الفكرة – ومن ذلك :

* قال فى التفريق بين العلل الأول والثوانى : والفرق بين العلل الأول والثوانى أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر والعلل الثوانى هى المستغنى عنها فى ذلك ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة[١].

* من أمثلة العلل الثوانى المقطوع بها (ميعاد وميزان) وما أشبههما ، يقال : إن الأصل فيهما (موعاد وموزان) ... فأبدل من الواو باء لسكونها وانكسار ما قبلها ، وكل واوسكنت وانكسر ما قبلها فإنها تبدل ياء ، فإن قيل لم أبدل منها ياء ولم تترك على حالها ؟؟ قيل : لأن ذلك أخف ، فهذه علة واضحة أيضا ولكن يستغنى عنها [٢] .

فالتعليل بالثوانى قد يكون لبيان حكمة العرب – كما فى النموذج الأول – وقد يكون لبيان التخفيف فيما يستثقله الطبع والإحساس – كما فى النموذج الأخير

ومع أن ابن مضاء ذكرهما فإنه لايعترف بهما أساسين لوجود التعليل فى النحو. إذ أنه قبل أن يذكر فى الأول أن العلة لبيان حكمة العرب قرر أنه «يستغنى عن ذلك» وبهذا نفسه عقب على التعليل الذى ورد للتخفيف –

ومع ذلك فربما قد ساق هذه المسألة الأخيرة ووصفها بأنها تفيد التخفيف متابعة لآراء النحاة إذ هم الذين يعترفون بالعلل الثوانى وإفادتها التخفيف .

---

(١) الرد على النحاة ص ١٥٢ .

(٢) السابق ص : ١٥٤ .

وبمعاودة النظر على ما سبق يتضح الأساس الذى بنى عليه استغناءه عن كل من «حكمة العرب أو التخفيف» لأنه وصف بهما العلل الثوانى ، وهذه لاتفيد النطق العربى شيئا ، وكما ذكر ذلك صراحة فى النموذج الأول وأورده بعد ما يحكم النطق فى (ميزان وميعاد) من كل واوسكنت وانكسر ما قبلها قلبت ياء .

بعبارة قصيرة : لقد أورد ما يدل على أن بعض العلل تدل على حكمة العرب أو التخفيف ، وليس هذا رأيا له بل مسايرة للنحاة فيما ذكروه ، لأن منهجه رفض هذا اللون من العلل من أساسه ، لأنه لايفيد نطقا !! وبالتالى رفض التعلل له .

الاضطراب فى التعليل فى رأى ابن مضاء

لم يتعرض ابن مضاء لتفصيلات فى ذكر مظاهر الخلاف فى التعليل وتحليله وبيان أسبابه - ورأيه فى ذلك يتضح فى موقفه العام من كل ما لا يفيد نطقا ، وفى رأيه المباشر فى اضطراب النحاة فى التعليل .

* * *

أما الرأى الأول فقد ذكره بعد أن عرض مسألتى الأخفش فى باب الاشتغال وما فيهما من اضطراب ونزاع ، وأدلى برأيه فيهما (راجعهما فى : الرد على النحاة ص ١٢٢) فقد عقب على ذلك بقوله «والإطالة فى هذه المسائل وهى مظنونة غير مستعملة ولا محتاج إليها لاتنبغى لمن رأى ألا ينظر إلا فيما تمس الحاجة إليه ، وحذف هذه وأمثالها من صناعة النحو مُقَوِّلها ومسهِّل ، ومع هذا فالخوض فى هذه المسائل التى تفيد نطقا أولى من الاشتغال بما لايفيد نطقا ، كقولهم : بم نصب المفعول ؟ بالفاعل ؟ أو بالفعل ؟ أو بهما [1] » ؟؟

فهو هنا يرفض كل مالا قيمة له فى صناعة النحو متدرجا ذلك مِمَّا حاجة إليه إلى ما لايفيد نطقا ، وإذا فهم إلى جانب ذلك أن الاختلاف فى التعليل دار بعيدا عما يفيد نطقا ، وأنه كان فى فلسفة النحو لا فى النحو نفسه دخل فيما لاينبغى النظر فيه .

* * *

أما رأيه المباشر عن الاختلاف فى التعليل فقد أورده بقوله : «ومما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لايفيد نطقا ، كاختلافهم فى علة رفع الفاعل ونصب المفعول ، وسائر ما اختلفوا فيه من العلل الثوانى وغيرها مما لايفيد نطقا [2] » .

---

(١) الرد على النحاة : ص : ١٢٧ .

(٢) الرد على النحاة ص ١٦٤ .

فمن هذا الاستشهاد يخطو ابن مضاء خطوتين :

الأولى : رأيه الصريح فى ذلك الاختلاف ، وأنه يجب أن يسقط من النحو ، وهو اختلاف متشعب !! ضرب له مثلا بالاختلاف فى علة رفع الفاعل ونصب المفعول ، ومن يطلع على الخلاف فى التعليل فى هذين البابين وغيرهما يجد صورة للاضطراب والصعوبة نتيجة هذا الجدل العقيم .

الثانية : التزامه جانب النص فى رفض هذا الاختلاف ، فقد دعم رأيه فى إسقاط الاختلاف واطراحه بأن أردفه (بأنه لايفيد نطقا) ثم عاد وكرر ذلك مرة ثانية بأنه يجب أن يسقط من النحو على الجملة (كل اختلاف فيما لايفيد نطقا) .

فهو هنا أيضا يستند إلى جانب النص اللغوى ، ويرى أن الاختلاف فى التعليل قد بعد عن موضوعه ، بل بعد بدرجات !! ذلك أن التعليل نفسه منه ما بعد عن النص ، فالاختلاف فى التعليل أشد بعدا !! .

نفس منهجه ..... فى النظرة إلى النص ومهمة النحو فيه .

«فى ضوء علم اللغة الحديث»

* * *

التعليل بين الوصف والغاية

التعليل والبحث العلمى

هناك حقيقة أصبحت معروفة فى مناهج البحث العلمى الحديث هى : أن المنطق الصورى – منطق أرسطو – لم يعد منهجا صالحا للبحث ، إذ حل محله «الاستقراء» منذ «فطن «بيكون» إلى التقدم الكبير الذى أحرزته العلوم الطبيعية بتطبيقها المنهج التجريبى فى دراستها ، وأراد أن يستخدم هذا المنهج فى علم المنطق ، فأدى به هذا إلى اكتشاف منطق الاستقراء أو المنطق التجريبى»

ومنطق الاستقراء لايعتمد فى بحثه على اتخاذ المقدمات اليقينية أو الجدلية أو السفسطانية وسيلة للبرهنة الصورية ، بل يعتمد على الملاحظة والتجريب والوصول إلى الحقيقة عن طريق ذلك ، فالاستدلال المنطقى الصورى لم يعد صالحا لمناهج البحث العلمى على الإطلاق .

فإذا ضاقت الدائرة قليلا للنظر فى منهج البحث فى الظواهر الاجتماعية – ومنها اللغة – فإن خواص البحث العلمى فيها أن تصنف حسب خواصها الخارجية المشتركة بينها ، وهذه الخواص الخارجية توصف صورتها وليست فى حاجة إلى استدلال صورى لتقريرها ، واللغة واقع يتكلم ، وملاحظة الواقع لتقرير صفاته أمر يختلف عن البراعة الذهنية التى يتسم بها الاستدلال المنطقى .

فالتعليل المنطقى إذن لايصلح وسيلة عملية فى اللغة بخاصة وفى الظواهر الاجتماعية بعامة .

هذا ، والاستدلال بقياس السفسطة - كما سبق ذكر ذلك - ينبنى على مقدمات كاذبة ، فهو قياس فى الظاهر لا فى الحقيقة ، فإذا اجتمع إلى الصورية صفة الكذب فى السفسطة، وصفة الاحتمال والظن فى قياس الجدل ، اجتمع لهما من الصفات ما ينأى بهما عن أن يكونا وسيلة صحيحة فى المناهج العلمية الحديثة ، واتّضح من ذلك مدى تطفلهما على دراسة النحو العربى بفعل المنطق .

لقد ذكر أرسطو - كما سبق ذلك - أن علل الأشياء أربعة : اثنتان منهما يتحقق بهما الشيء ووجوده ، وهما الفاعلية التى يجاب بها عن من فعل الشيء ؟ والماهية التى يجاب بها عن «ما هو الشيء» ؟ والعلتان الأخريان يشرحان خواص الأشياء وهما الصورية والغائية ، فالأولى تبين صفاته ، والثانية تبين غايته وهدفه .

والمناهج العلمية الحديثة لاتهتم كثيرا بالحديث عن الاثنتين الأوليين ، لأنهما تشرحان ماهية الشيء ووجوده ، والعلم لا يبحث إلا فيما هو موجود فعلا .

أما العلتان الأخيرتان اللتان تشرحان خواص الظواهر والأشياء ، وهما : الصورية Effeciant والغاية Final ، فمن المفيد مناقشتهما علميا ، لمعرفة مدى صحة اتخاذهما وسيلة للبحث العلمى السليم !!

* * *

يُعنى البحث العلمى الحديث بالظواهر من ناحية صفاتها ، ولا يجعل من مهمته البحث فى الهدف والغاية ، لأن البحث فى غايات الظواهر يخرج من نطاق الممكن إلى غيبيات لاتفيد موضوع البحث ، فالبحث العلمى يعترف من علتى أرسطو الأخيرتين بالعلة الصورية ، أما العلة الغائية فليس لها مكان فى هذا البحث ، فلقد كان هذا الفيلسوف طموحا يرى أن كل شيء يمكن تفسيره من ناحية بالحوادث التى أنتجته والصفات التى اشتمل عليها ، ومن ناحية اخرى بذكر الهدف أو الغاية منه ، وهذا إذا صح فيما يدخل فى نطاق الإرادة الإنسانية ، فإنه لايصح ، فى كل ظاهرة يتناولها الباحث .

والاعتراف بوصف الأشياء إنما يقوم أساسا لتحقيق الهدف الذى يرمى إليه كل بحث علمى مفيد وهو «معرفة العلاقات بين الظواهر وصفاتها أو بين الظواهر وظروفها» وهذا لايتحقق إلا بوصف علمى محايد لهذه الصفات والظروف ، أما ما وراء ذلك من البحث عن الأهداف والغايات فإن الخوض فيه مرفوض ، لأن البحث فى ذلك سيؤدى إلى البحث عن العلة وعلة العلة إلى ما لا نهاية «ولذا يجدر بالعلم أن يقلع عن البحث فى الغاية وأن يذكر دائما أن له حدودا قد يتسع مداها ، لكنه لايصل إلى منتهاها [1] » ومن حقه إذن أن يدور فى هذا المدى الواسع ، وألا يتعلق بتلك النهاية البعيدة !! وعلى الباحث أن يقنع فى تناوله الظواهر بوصف كيفياتها وعلاقتها بهذه الكيفيات ، أما ماوراء ذلك من علل وطرق استدلال بدأت بأرسطو ووجدت ترحيبا من كثير من الدارسين ، فإنها تقف أمام ما تقدم فى صورة أقل ما توصف به أنها مجافية تماما لتلك الروح العلمية .

ذلك منهج البحث العلمى الحديث فى النظرة للتعليل ، يلخصه : أن النافع منه ما يصف الأشياء ، أما ما يبحث عن الغايات والأهداف فلم يعد وسيلة نافعة للبحث

وفى ضوء ذلك تفسر جوانب التعليل المختلفة كما سبق عرضها لدى النحاة وابن مضاء.

---

(١) المنطق الحديث ومناهج البحث ص ٤٩ .

التعليل فى النحو بين الوصف والغاية

قسم ابن مضاء العلل إلى نوعين : أطلق على النوع الأول اسم «العلل الأول» وأطلق على النوع الثانى اسم «العلل الثوانى والثوالث» .

وهذا نفسه ما سماه النحاة (العلل التعليمية) و (علل الجدل والنظر) وإن كانت الأولى تحولت مع تأخر الزمن إلى الثانية ، وبمقابلة هذا الرأى وأسسه بما سبق من منهج البحث العلمى الحديث فى استخدام التعليل يمكن فهم قيمة نوعى العلة السابقين .

* * *

يتحدد فهم «العلل الأول» من فهم صفة «الأولية» ، إذ ليس المقصود بها ما اصطلح عليه فى المنطق وعلم الكلام بهذا الاسم ، بمعنى العلة التى لا علة وراءها ، كلا ، ليس المقصود ذلك ، لأن هذا المعنى قد يقصد به الغاية والهدف فيخرج عن نطاق العلة العلمية المقبولة ، بل هذه الأولية وصف لخواص الظاهرة اللغوية المدروسة التى تبدو عليها فى أول الأمر ، والتى من واجب الباحث أن يذكرها أولا حين تناولها لدراستها ، وبذلك يلتقى ابن مضاء مع منهج البحث العلمى الحديث فى فهمه للعلة المقبولة .

أما العلل الثوانى فهى تتلو العلل الأول ، أو بعبارة أخرى : إنها تَرِد بعد هذا الوصف المذكور .

وهذا النوع من العلل يطلق - كما قال ابن مضاء - على كل ما يستغنى عنه النص اللغوى بعد وصفه ، ومن المفيد أخذه بهذا التعميم نفسه ، لكن إذا حدد بدقة فى مجاله العلمى وهو النحو ، فإن غالبية هذا النوع من العلل الغائية التى تجيب (لِمَ ؟) وبالرجوع إلى مطولات النحو وما ساقه ابن مضاء من نماذجها يتأيد هذا التحديد ، فابن مضاء هنا أيضا نو حس لغوى أصيل يؤيده منهج البحث العلمى الحديث فى نظرته للعلة، وبذلك تتضح قيمة هذا التهجم المرتجل الذى يقول به أحد الدارسين التقليديين عن ابن مضاء «فقد قطع الطريق على النحاة واللغويين أن يعللوا ظاهرة لغوية تعليلا علميا ، لأن ذلك فى رأيه لايقع لهم لأنها من الله ، وقد ثبت ذلك بالنص ، ولا يحتاج فيه إلى

استنباط علة [١]، فهذا إلقاء بالتهمة جزافا دون تثبت من منهج العلم فى التعليل ، والخلط بين الله والنص بطريقة متناقضة لاتجمعها فكرة واحدة .

لقد قسم ابن مضاء (العلل الثواني) على أسس عقلية ، إذ هى إما لقطع تطلع السائل أو لإقناع الذهن بضرورة مفتعلة ، أو هى علل فاسدة لاقيمة لها للفظ ولا للعقل ، وهذا التقسيم يمكن أن يلتمس له قيمة ما فى تشخيص مجهودات النحاة فى العلل الثوانى ، ولكنه لايعترف به فى منهج لغوى خالص ، أو بعبارة أخرى ، إن هذا التقسيم مجهود تقبله الصنعة ، ولا يقدم شيئا لغويا جديدا بعد أن حدد العلل الثوانى من زاوية النص ، وحكم عليها بالرفض .

وإذا صرف النظر عن المجهود العقلى الذى قدمه ابن مضاء فى التعليل النحوى فقد قرر أمرين :

الأول : تعليل النص – بمعنى : وصفه وذكر خواصه – أمر علمى مقبول :

الثانى : التعلل الذى يتلو ذلك لشرح الغاية يستغنى عنه النص ، وحقه الرفض.

ومن الواجب تفسير ذلك القبول والرفض من وجهة النظر اللغوية خاصة بعد عرض رأى ابن مضاء فيهما فى ضوء البحث العلمى عامة .

* * *

التعليل الوصفى فى اللغة يحققه استخلاص ملاحظة استقرائية يعتقد أنها تفسر الظاهرة اللغوية موضوع البحث ، فإذا ما تأكد للباحث أنها يمكن أن تتخذ قاعدة اتخذها كذلك ، ويصدق عليها حينئذ أنها علة صورية توصف بها الأمثلة المستقرأة ، إذ تدرس اللغة على أنها كيفيات تقرر وواقع يتحدث عنه، وليس هناك غاية للباحث وراء هذا الواقع، وهذا يرتبط أيضا باختلاف موقف الباحث الوصفى عن موقف الباحث عن الغاية إزاء النص ، فالأول متواضع يقرر ما فى الظاهرة اللغوية فقط ، والآخر طموح يعنّى نفسه بالبحث عما وراء ذلك ، الأول يستمد عمله من موضوع بحثه ، والآخر يستمد عمله من إرادته وذكائه .

---

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة ص : ٢٦٧ .

إن فهم التعليل من وجهة النظر اللغوية الحديثة يتفق مع منهج البحث العلمى العام، فإطلاق اسم التعليل عليه لايغير سمته العلمية ، لأنه يقوم على أسس تختلف اختلافا كبيرا عن أسس التعليل الغائى الذى أولع به النحاة ، ومؤدى هذه الأسس وجود ظاهرة لغوية معينة عند وجود مجموعة من الصفات التى تتحقق بها ، وما دامت هناك علاقة بين هذه الصفات وتلك الظاهرة ، وهى تحققها بوجودها فإنه لا بأس من إطلاق اسم العلة على هذه الصفات ، أما الغاية وشرحها فإنها تقوم على التعمق فيما وراء الصفات بالبحث عن آماد ذهنية بعيدة – وهذان مثالان يوضحان هذين المظهرين فى العلة.

* قال الزجاجى : اعلم أن الفعل المستقبل إذا كان موجبا ، تلزمه اللام والنون ، لا بد من ذلك ، كقولك (والله ليخرجنّ عمرو) و (تالله لينطلقنّ أخوك) وكذلك ما أشبهه، فإن كان منفيا ، لزمته (ما) أو (لا) كقولك (والله لايقوم أخوك [١]) .

فصفتا «الإيجاب والاستقبال» فى الفعل اقترن بهما «توكيد الفعل بالنون واقترانه باللام» فإذا كانت صفتاه «الاستقبال والنفي» اقترن بذلك نفيه «بلا أو «ما» دون توكيد» – والمنهج الوصفى لا يمانع فى إطلاق اسم العلة على هذه الصفات التي يتحقق بها التوكيد أو النفى .

* قال ابن جنى : تقول العرب «أعطيتك إذ سألتنى وزرتك إذ شكرتنى» (فإذْ) معمولة العطية والزيادة ، وإذا عمل الفعل فى ظرف زمانيا كان أو مكانيا ، فإنه لابد أن يكون واقعا فيه ، وليست العطية واقعة فى وقت المسألة إنما هى عقيبه ، لأن المسألة سبب العطية والسبب جارٍ مجري العلة فيجب أن يتقدم المعلولَ والمسبّب ، لكنه لما كانت العطية مسببة عن المسألة وواقعة على إثرها وتقارب وقتاهما ، صارا لذلك كأنهما فى وقت واحد ، فهذا تجاور فى الزمان كما أن ذلك تجاور فى الإعراب [٢] .

---

(١) الجمل ص ٨٢ – ٨٣ .

(٢) الخصائص جـ ٢ ص ١٧٢ .

وفى هذا التعليل سؤلان غائبان هما : لم تقدمت العطية على وقت المسألة والزيادة على وقت الشكر مع أنهما يقعان فى هذا الوقت ؟ ولم تقدمت العطية على المسألة والزيادة على الشكر مع أن الأولين مسببان عن الأخيرين ، والمسببات تذكر بعد الأسباب لا قبلها - فما قدمه ابن جنى فى كلامه إجابة لهذين السؤالين المفترضين !! وحديثه هنا يحقق آمادا ذهنية عميقة ، لكن لايفيد شيئا عن الخصائص اللغوية للمثالين السابقين ، ومثل هذا كثير !!

من ذلك يتضح فرق ما بين مسلكين ، أحدهما علمى واقعى وصفى ، والآخر يأباه العلم ، لأنه فلسفى ذهنى ، ومن غير المفيد أن نتساءل : أيهما نختار ؟ لأن الأمر أوضح من أن يعطينا فرصة اختيار «فالأوفق أن نتساءل عن كيف يتكلم الإنسان ؟ لا عن : لماذا يتكلم الإنسان ؟ السؤال الثانى من خصائص الغيب والغيب مضرب النظريات الدخانية ، والسؤال الأول من ضمن حدود الطاقة البشرية (١) »

* * *

ويضاف لذلك أن التعليل الوصفى - أو «العلل الأول «كما قال ابن مضاء أو «العلل التعليمية» كما سماها النحاة - يتفق مع اعتبار اللغة ظاهرة اجتماعية توصف بذكر خواصها ، فالعرف اللغوى الاجتماعى هو أساس كل وصف فى اللغة ،

أما تعليل النحاة الغائى - أو «الثوانى الثوالث» كما سماها ابن مضاء - فلا يمكن ربطه بمجتمع ولا تقييده بعرف ، لأنه يقوم على الصنعة ، ويعتمد على الذهن .

---

(١) فلسفة اللغة ص ٣١ .

ما قيل عن وجود التعليل فى النحو من وجهة النظر الحديثة .

دار حديث النحاة وابن مضاء عن وجود التعليل فى النحو حول حكمة الله أو نيات العرب أو الإحساس بالخفة والثقل أو ما ورد من علل الناطقين أنفسهم .

والقول بحكمة الله يرتبط بالبحث فى نشأة اللغة التى وجدت من اللغويين عامة – قديما وحديثا – عناية كبيرة ، فتشعبت فيها الآراء وكثرت وجهات النظر ، وقد فهم العرب من الآية الكريمة (وعلم آدم الأسماء كلها ، ثم عرضهم على الملائكة ، فال : أنبئونى بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين) دلالة على هذا ، كما فهمه الغربيون أيضا من سفر التكوين .

لكن منذ القرن الثامن عشر ، لم يعد هذا الرأى ذا قيمة علمية لدى اللغويين المحدثين ، إذ كتب «هيردار Hartar» فى هذا القرن يقول : لقد اخترعت اللغة بوسائل الإنسان الخاصة ولم تبتكر بصورة آلية بطريق التعليمات الإلهية ، لم يكن الله هو الذى اخترع اللغة للإنسان ، ولكن الإنسان نفسه هو الذى اضطر إلى اختراعها بطريق ممارسته قدراته الخاصة [١] »

ومنذ ذلك الوقت اتجه البحث فى هذا الموضوع وجهات مختلفة دون أن يضع فى اعتباره الأصل الإلهى أو التوقيف ، وتقرير هذه الحقيقة يكفى فى رد ما رآه بعض النحاة العرب من الاعتماد عليها فى إيراد العلل .

ومع ذلك فإن التعليل لبيان حكمه الله تعليل يشرح الغيب ويفسر المجهول لأن حكمة الله لاتدخل فى إمكان الباحث ، فهو إذن تعليل غائى تقدمت مبررات رفضه .

---

(١) The Mirculous Birth og Langugae, P. 27

* * *

أما رأى الخليل الذى سبق شرحه فى موضعه عن «حكمة العرب» فإنه يشير إلى أمرين يترتب كل منهما على الآخر .

الأول : أن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، أو بعبارة أخرى : أن اللغة سليقة وطبيعة للناطق العربى .

الثانى : أن العرب عرفت مواقع كلامها ، وقامت فى عقولها العلل ، فما يقوم به النحاة توضيح لما قام فى العقول .

وكلا الأمرين مرفوض لغويا ، فاللغة - أية لغة - ليست سليقة وطبعا ، بل هى اكتساب وتعلم من المجتمع ، فالكلام ليس عملا غرزيا بالوراثة كالأكل والمشى، لكنه سلوك اجتماعى يُكتسب بالممارسة والتعلم ، فنظرة التقديس التى خلعها الدارسون على الناطقين العرب ، فأثبتوا لهم على أساسها معرفة بمواقع الكلام وعللا تقوم فى العقول ، وراحوا يعللون على هذا الأساس - هذه النظرة لاتتفق مع الفهم الاجتماعى للغة .

فالمتكلمون العرب قد حُمِّلوا بذلك ما لم يحملوا ، وأُلزموا بمعرفة مالم يعرفوا فهم لم يكونوا نحاة ولا فلاسفة ، بل كانوا يتكلمون فقط !!

يروى أبو حيان التوحيدى هذه الحادثة «وقف أعرابى على مجلس الأخفش : فسمع كلام أهله فى النحو وما يدخل معه ، فحار وعجب وأطرق ووسوس !! فقال له الأخفش : ما تسمع يا أخا العرب ، قال : أراكم تتكلمون بكلامنا فى كلامنا بما ليس من كلامنا [1] .

وقول الأعرابى هذا بسيط وساذج ، لكنه فى الوقت نفسه صحيح ورائع ، فالنحاة يتكلمون فى كلام العرب بما ليس منه ، وهذا القول التلقائىّ هو نفسه ما وصل إليه ابن مضاء باجتهاده بعد قرون من رفض التعلة بحكمة العرب ، لأن ذلك لايعنى اللغة - وتؤيده فى رفضه الدراسات اللغوية الحديثة .

---

(١) الامتاع والمؤانسة جـ ٢ ص ١٣٩ .

***

أما الإحساس بالخفة والثقل يمكن أن تفهم قيمته ببيان من يحس هذا الإحساس، هل هو الناطق العربى أو الدارس اللغوى ؟؟ واضح أنه الأخير، فهو الذى يفترض فى مثل (ميعاد وميزان) أن الأصل (موعاد وموزان) وأن العلة الثانية لقلب الواو فيهما ياء هى الإحساس بالخفة ، فالأمر يرجع إلى الباحث ، يرجع إلى فرضه هو وإحساسه هو - أما الناطق العربى فأغلب ظنى أنه لم ينطق (موزان ولا موعاد) على الإطلاق !!

فعمل النحاة فى هذه العلة يطلق عليه «التخريج الظنى» فى دراسة اللغة ، والتخريج الظنى يقف فى جانب مخالف لوصف النص اللغوى ، لأن الأول افتراض ذاتى والوصف بطبيعته موضوعى ، الأول منشؤه اجتهاد العقل والثانى عمله فائدة النص ، فافتراض الإحساس بالخفة أو الثقل افتراض دخيل على الدراسة اللغوية ، وقد كان ابن مضاء محقا فيما علق به على المثال الذى ساقه له بقوله : «فهذه علة واضحة أيضا ، ولكن يستغنى عنها» .

* * *

ما يروى عن الناطقين العرب من تعليلات لنطقهم مما نقل بعضَه ابن جنى فى «الخصائص» والزجاجى فى «مجالس العلماء» فهى تعليلات ساذجة، وتعتبر مع سذاجتها نواة العلل التى تعتمد على الرصد العلمى المنظم لخواص الظواهر اللغوية وصفاتها ، وهى بهذا الاعتبار لاتصلح أيضا تعلة لما أورده النحاة من علل «ثوان وثوالث» أغرقت فى الجدل والمهاترات !! .

وخلاصة ما سبق :

(أ) اعتبار الأمور السابقة مدعاة للعلل النحوية عمل قد جانبه التوفيق من وجهة النظر اللغوية الحديثة وإن كان ما قاله النحاة عن ذلك - فى حقيقة الأمر - تغطية لما تأثروا به من المنطق الأرسطى فى العلة .

(ب) رفض ابن مضاء ما تعرض له من هذه الآراء وحتكامه إلى اللغة فى ذلك عمل قد حالفه فيه الصواب والتوفيق .

الاضطراب فى التعليل لاعلاقة له بوصف اللغة

تقدم أن موقف التعليل من اللغة أحد أمرين : إما أن يصفها أو يصف ذهن مبدعه من النحاة ، والأول لا يحدث فيه الخلاف ، لأن الوصف بطبيعته موضوعى ، أما الثانى فهو الذى يحدث فيه الخلاف ، وهذا ما حدث !! فإن معارك الخلاف قد دارت حول العلل الثوانى التى يؤتى بها لبيان الحكمة والغاية .

هذا والخلاف بين الدارسين إما أن يكون لما اتفق على نطقه من العرب أو لما ورد نطقه مختلفا ، والخلاف حول الأول لايفيده ولا يغيره ، والاضطراب حول الثانى فى غير موضوع، لأن كلا النطقين المختلفين من حقه أن يدرس وحده، وتقرر خصائصه وحده، أما الاختلاف فيه فلا قيمة له ،ومن ذلك اختلاف أهل الحجاز وبنى تميم فى (هَلُمَّ) فأهل الحجاز يجرونها مجرى (صه) و (مه) و (رويد) ونحو ذلك مما سُمِّىَ به الفعل وألزم طريقا واحدا ، وبنو تميم يلحقونها علّم التثنية والجمع، ويراعون أصل ما كانت عليه (لُمُّ) [1]

فصحيح أن أهل الحجاز نطقوها بلا تثنية ولا جمع ولكن من غير الصحيح أنهم أجروها مجرى (صه ومه ورويد) لأن ذلك من عمل النحاة ،

وصحيح أيضا أن بنى تميم نطقوها بالصورة الثانية ، أما أنهم راعوا أصل ما كانت عليه ، فهذا لم يخطر لهم على الإطلاق !! فكلا التعليلين من عمل النحاة .

والطريقة السليمة لدراسة مثل هذا النوع من صور النطق المختلفة أن يوصف كل نطق منها على حدة ، أما التعليل وإلزام النطق ما ترتب عليه، فليس دراسة لغوية صحيحة ، بل هو صنعة يمكن وصفها بالضعف والتهافت ، ومنشأ هذه الصنعة هو الجهد الذهنى وحده ، ولقد كان من أثر هذه الصنعة تلك المعارك التى تطحن نفسها فى الطة دون أن تفيد منها اللغة شيئا ، ومن حق ابن مضاء أن يفض هذه المعارك المفتعلة بحكمه عليها بالإبعاد والعزل من النحو ،لأنها لاتفيد نطقا، وكل ما لايفيد نطقا - فى رأيه - يجب أن يسقط من النحو .

---

(١) الخصائص جـ ١ ص : ١٦٨ .